● أخبار قصيرة

استمرار إنتاج النفط والغاز رغم ظروف العدوان

أعلن المدير التنفيذي لشركة النفط الوطنية عن مواصلة إنتاج النفط رغم الظروف الحربية، مؤكداً أن قطاع النفط، بصفته جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني، نجح في جميع المنعطفات التاريخية في أداء دوره الاستراتيجي على أكمل وجه.
وقال حميد بورد: إن صناعة النفط تخوض اليوم حرباً غير متكافئة؛ وكما يستهدف العدو البنى التحتية العسكرية والمدنية، فقد خطط لتوجيه ضربات للمنشآت النفطية أيضاً، سواء بالقصف أو بالعقوبات الجائرة أو بالحصار البحري، غير أن أبناءنا الغيارى في شركة النفط الوطنية يواصلون أنشطتهم الجهادية والتقنية بصورة مشرقة، مضيفاً: على الرغم من كل هذه الصعوبات، سعى زملاؤنا في قطاع النفط إلى الحفاظ على معدلات الإنتاج، ولهذا نحن في وضع أفضل مقارنة بدول الجوار.

تراجع التضخم السنوي في سبتمبر

تشير أحدث إحصاءات البنك المركزي إلى تراجع التضخم على أساس سنوي في سبتمبر، بعد ١٥ شهراً من الاتجاه التصاعدي، ما عزز الآمال في احتواء التضخم خلال الأشهر المقبلة. وكان محافظ البنك المركزي قد أعلن أن استخدام أدوات نقدية فعالة للسيطرة على نمو السيولة، ولا سيما الحد من خلق السيولة من جانب البنوك، أدى إلى تباطؤ وتيرة نمو السيولة خلال الأشهر الأخيرة.
وقال عبدالناصر همتي: إن التضخم بلغ ٣/٩٪ في سبتمبر، وإن التضخم على أساس سنوي تراجع، ولو بشكل طفيف، بعد ١٥ شهراً. وتابع: أن التضخم الشهري البالغ ٤٪ لا يزال مرتفعاً؛ لكن الإجراءات المتخذة للسيطرة على نمو السيولة أسهمت في خفض وتيرة التضخم بشكل ملحوظ، رغم الضغوط الناجمة عن الحرب والعقوبات والحصار والتوقعات التضخمية، مشيراً إلى أن التضخم على أساس سنوي، الذي بلغ ٨٤/٤٪ في أغسطس، تراجع في سبتمبر إلى ٨٣/٨٪.

تسهيلات جديدة لصادرات الكيوي

أعلن رئيس لجنة الزراعة في غرفة تجارة محافظة غيلان (شمال إيران) عن تسهيل إجراءات تصدير الكيوي من خلال تطبيق آلية التصريح الذاتي، بعد الحصول على رمز تعريف الإنتاج من غرفة الزراعة في المدينة وتسجيل المعلومات في نظام «سماك»، من دون الحاجة إلى إحالة الملف إلى خبير أو إلى منظمة الغذاء والدواء. وقال سياب حسن بور: إن تصدير الكيوي سيبدأ اعتباراً من الأول من أكتوبر، فيما ستُبحث مسألة تعديل القيمة الجمركية المصرح بها للمنتج في اجتماع الأسبوع المقبل، مضيفاً: إن مسؤولية تنفيذ هذا التوجيه تقع على عاتق وزارة الجهاد الزراعي، مؤكداً أن الآلية الجديدة لن تعرقل عملية التصدير، وأن الصادرات ستتم وفقاً للبرنامج المحدد.

من منظور القانون الدولي..

إرغام دول العالم على قطع علاقاتها الاقتصادية مع طهران جريمة حرب

تعدّ الإجراءات الأمريكية لإرغام دول العالم على قطع علاقاتها الاقتصادية مع طهران، ومساعيها لفرض حصار بحري وجوي فعال ضد الشعب الإيراني، استمراراً للعدوان العسكري على إيران من منظور القانون الدولي، وانتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، وبمثابة جريمة حرب.
وأفادت وكالة الجمهورية الاسلامية للأنباء «إرنا»، في تقرير لها، أنه في معرض الرد على هذه التهديدات غير المسبوقة، وجّه أمين المجلس الأعلى للأمن القومي «اللواء محسن رضائي» تحذيراً شديد اللهجة إلى الدول من تبعات مواكبة واشنطن، مشدداً في تصريح لوسائل الإعلام الرسمية على أن «مطارات أي دولة تواكب هذه المغامرة لن تكون قادرة على مواصلة نشاطها بعد الآن».
هذا وصُممت الإجراءات الأمريكية الرامية إلى فرض حصار اقتصادي على إيران، بناءً على اعترافات صريحة لمسؤولين أمريكيين، بهدف معلن يتمثل في «إسقاط الاقتصاد المدني وفرض عزلة مطلقة على طهران»؛ ولهذا السبب، فإنها تُقيَّم من منظور القانون الدولي باعتبارها تتجاوز مجرد أداة قسرية دبلوماسية أو اقتصادية. ويأتي ذلك في وقت هددت فيه وزارة الخزانة الأمريكية رسمياً، منذ الأسبوع الماضي، بعزل أي دولة تسمح لخطوط الطيران الإيرانية بالتحليق في أجوائها أو تقدم خدمات أرضية للطائرات الإيرانية، من النظام المالي القائم على الدولار.
وكان وزير الخزانة الأمريكي «سكوت بسنت»، قد صرح يوم الأربعاء من الأسبوع الماضي، قائلاً: «إننا نمارس ضغوطاً على الإيرانيين لم يسبق لهم أن رأوها من قبل. لقد خضنا ستة أسابيع من العمليات العسكرية المسلحة، ونفرض الآن حصاراً، ونشهد حالياً مساعي غير مسبوقة من حيث تضييق الخناق وقطع الأكسجين المالي عنهم».
ومن منظور القانون الدولي، فإن فرض مثل هذه الظروف المميتة على ملايين المواطنين دون تحقيق أهداف عسكرية محددة، لا يشكل انتهاكاً جوهرياً لميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل يُعدّ -من خلال اللجوء إلى الحرمان الممنهج- تجسيداً واضحاً للاستخدام غير القانوني للقوة وجريمة حرب.
إن الحصار الذي تفرضه واشنطن على طهران يفتقر إلى أي أساس للشرعية في القانون الدولي. وإن إجراءات الولايات المتحدة لا تندرج ضمن إطار ميثاق الأمم المتحدة، كما أنها لا تحظى بأي تفويض من مجلس الأمن الدولي بموجب القانون الدولي؛ ونتيجة لذلك، تُعدّ الأعمال العسكرية الأمريكية، بما في ذلك الحصار البحري ومحاولات حصار الأجواء الإيرانية، بمثابة عدوان عسكري واستخدام غير قانوني للقوة.
وقد وصف المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية «غوا جياكون» هذه الإجراءات بأنها عقوبات أحادية الجانب وغير قانونية على الإطلاق، مؤكداً أن بكين تعارض بشدة أي إجراء يفتقر إلى السند القانوني الدولي أو تفويض من مجلس الأمن. ولهذا السبب، لا يمكن اعتبار الحصار البحري والمحاولات الأخيرة لحصار الأجواء الإيرانية، وحتى قطع الطرق البرية التي تربط إيران بجيرانها، مجرد إجراء اقتصادي أو ضغط عقوبات، بل تُعدّ هذه الأعمال من الناحية القانونية استمراراً للعدوان العسكري الذي بدأ في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦، وهو الآن على أعتاب دخول شهره الثامن.

الحصار المفروض على إيران يفتقر إلى أي أساس للشرعية في القانون الدولي، وإن إجراءات الولايات المتحدة لا تندرج ضمن إطار ميثاق الأمم المتحدة

استراتيجية ما يُسمّى بـ«الخنق الاقتصادي»

يرتقي حصار أي بلد إلى مستوى الجريمة الدولية عندما ينتهك القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني ويعرض حياة المدنيين للخطر. ويُعد منع وصول السكان المدنيين إلى الضروريات الأساسية للبقاء وخلق ظروف مميتة من أهم معايير إثبات عدم قانونية هذه الإجراءات. ويصنف نظام روما الأساسي، في مادته الثامنة، التجويع المتعمد للمدنيين وحرمانهم من الاحتياجات الحيوية كوسيلة من وسائل الحرب ضمن جرائم الحرب. كما يمكن ملاحقة الحصار، كجزء من هجوم واسع النطاق ضد المدنيين، باعتباره جريمة ضد الإنسانية بموجب المادة السابعة من نظام روما الأساسي.
إن إجراءات الولايات المتحدة في فرض حصار بحري غير تمييزي على جميع الموانئ والسواحل الإيرانية، ومحاولات إغلاق المجال الجوي المدني الإيراني عبر إجبار الدول على إغلاق أجوائها أمام الطائرات المدنية الإيرانية، تُعدّ مصداقاً لممارسة الضغط غير التمييزي ضد المدنيين.

قيود على الملاحة الجوية والبحرية

في قطاع الطيران، استهدفت العقوبات الجديدة نحو ٢٧ شركة طيران إيرانية، إلى جانب شركات الطيران التي كانت مدرجة سابقاً على قائمة العقوبات، بما في ذلك «ماهان» و«إيران إير» و«قشم إير». وكانت شركات الطيران هذه قد فقدت بالفعل جزءاً كبيراً من شبكة رحلاتها الأوروبية والإقليمية بسبب الضغوط الدولية المستمرة.
وتُظهر هذه الحقائق أن الحصار والعقوبات لا تحققان أي ميزة عسكرية في الحرب للولايات المتحدة الأمريكية، بل إن هدفهما الوحيد هو إلحاق أكبر قدر من الضرر بالقطاعات المدنية للاقتصاد والإضرار بالمواطنين العاديين؛ وهو أمر يثبت أكثر من أي وقت مضى أن ما يطلق عليه الأمريكيون «عمليات الغضب الاقتصادي» و«عمليات الطرد الاقتصادي» ليس سوى استمرار للعمليات العسكرية بهدف إلحاق المزيد من الضرر بالشعب الإيراني.
وفي النهاية، يشار إلى أن ربط قيود الملاحة الجوية والبحرية ببرنامج «الخنق الاقتصادي» يمثل مؤشراً على تحول طبيعة العقوبات من أدوات دبلوماسية إلى أسلحة للقتل الصامت. وإن استمرار هذا المسار، وبالنظر إلى الحجج القانونية الراسخة، لا يهدد السلم الدولي فحسب، بل سيضع مرتكبيه وحتى الدول التي تتعاون معهم في مواجهة اتهامات بارتكاب جرائم حرب ممنهجة.

الحصار والعقوبات لا تحققان أي ميزة عسكرية في الحرب لأمريكا؛ بل إن هدفهما الوحيد هو إلحاق أكبر قدر من الضرر بالقطاعات المدنية للاقتصاد

معلناً عودة ١/٥ مليار دولار من عائدات الصادرات

المركزي الإيراني يطرح ٦ إجراءات لتسهيل التجارة

الوفاق/ أعلن مساعد محافظ البنك المركزي للشؤون النقدية الأجنبية تحسن عملية إعادة عائدات الصادرات، وقال: إن الإصلاحات التي أجريت أسفرت عن عودة أكثر من ١/٥ مليار دولار من العملات الأجنبية الناتجة عن الصادرات إلى البلاد.
واستعرض مهدي دارابي، أمس السبت، أهم الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي لتسهيل الصادرات والواردات، وقال: إن هذه الإجراءات أدت إلى تحسين إعادة العملات الأجنبية الناتجة عن الصادرات، وخلق فائض في عرض العملات الأجنبية في أنظمة البنك المركزي، وتقليص البيروقراطية في توفير العملات الأجنبية للمستوردين، مشيراً إلى إصلاح سياسات الصرف الأجنبي في شهر يناير. وأضاف: إن هذه الإصلاحات أدت إلى تحسن إعادة العملات الأجنبية الناتجة عن الصادرات، بل إن أنظمة البنك المركزي شهدت فائضاً في عرض العملات الأجنبية.
واعتبر دارابي أن الإجراء الثاني تمثل في إتاحة إعادة العملات الأجنبية على شكل أوراق نقدية، مضيفاً: أن المصدرين لم يكن بإمكانهم في السابق إعادة العملات الأجنبية إلى البلاد على شكل أوراق نقدية؛ لكن البنك المركزي أتاح هذا الأمر، وخلال الأشهر الأولى وحدها عادت أكثر من ١/٥ مليار دولار بهذه الطريقة، مشيراً إلى إتاحة التداول المباشر بين المستورد والمصدر، وفقاً للمادة ١١ من قانون الخطة التنموية السابعة. وتابع: إن هذا الإجراء رفع حجم معاملات العملات الأجنبية بين المستوردين والمصدرين، التي كانت في السابق أقل من مليون دولار يومياً، إلى أكثر من ٥٠ مليون دولار يومياً.
مضيفاً: أن المستورد أصبح بإمكانه تأمين العملات الأجنبية اللازمة للمواد الأولية والسلع الإنتاجية خلال يوم واحد ومن دون الانتظار في طابور تخصيص العملة.
وقال دارابي: إنه في السابق لم يكن بإمكان المصدر بيع عملاته الأجنبية إلى البنك، وكانت عملية تحويل العملة إلى المستورد تستغرق وقتاً طويلاً بسبب البيروقراطية، أما حالياً فيبيع المصدر العملات الأجنبية إلى البنك، ويلتزم البنك ببيعها إلى المستورد، فيما يتولى البنك المركزي الإشراف على هذه العملية.
وأشار مساعد محافظ البنك المركزي إلى إتاحة بيع العملات الأجنبية النقدية للبنوك، موضحاً: أن إعادة العملات الأجنبية النقدية كانت محدودة في السابق، وكان يتعين على المصدر بيعها للاستخدامات الخدمية أو للبنك المركزي، لكن أصبح حاليا بإمكانه بيع الأوراق النقدية للبنوك، التي تستطيع استخدام تلك العملات نفسها في عمليات الاستيراد.
وفي ختام حديثه، أعلن دارابي أن البنك المركزي يتقدم في إصلاح اللوائح، وقال: إن البنك يدفع باللوائح المعدلة في مجال الصادرات والواردات داخل اللجنة الاقتصادية للحكومة، بالتعاون مع الوزارات والقطاع الخاص، بهدف تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير وإعادة العملات الأجنبية الناتجة عن الصادرات.

نمو إيرادات مدينة مطار الإمام الخميني(رض) الحرّة

الوفاق/ أعلن المدير التنفيذي لشركة مدينة مطار الإمام الخميني(رض) الحرّة عن نمو الإيرادات التشغيلية بنسبة ٨٢٪ خلال عام ٢٠٢٦، وقال: إن تطوير الأنشطة الاقتصادية، وجذب الاستثمارات، وزيادة عدد الأعمال النشطة، كانت من أبرز العوامل وراء هذا النمو.
وأشار رامين كاشف آذر إلى الاتجاه المتنامي للأنشطة الاقتصادية في المنطقة الحرة بمدينة مطار الإمام الخميني(رض)، وقال: إن الإيرادات التشغيلية للمنطقة الحرة سجلت خلال العام الجاري نمواً بنسبة ٨٢٪ مقارنة بالعام الماضي، وهو ما يعكس ارتفاع مستوى الأنشطة الاقتصادية وتوسع الأعمال في المنطقة. وأضاف: أن هذا النمو تحقق في وقت تتواصل فيه، بالتزامن، إجراءات مختلفة لتسهيل أنشطة الفاعلين الاقتصاديين، وتطوير البنى التحتية التي يحتاج إليها المستثمرون، وزيادة جاذبية المنطقة الحرة بمدينة المطار أمام مشاركة القطاع الخاص، مشيراً إلى تزايد إقبال الفاعلين الاقتصاديين على إمكانات المنطقة الحرة.
وقال كاشف آذر: إن عدد طلبات التعاون والاستثمار ارتفع خلال العام الجاري بنحو تسعة أضعاف، وهو ما يدل على تنامي اهتمام القطاع الخاص بالقدرات والفرص الاقتصادية المتاحة في المنطقة الحرة بمدينة مطار الإمام الخميني(رض). وأضاف: أن تطوير البنى التحتية المتخصصة، وتسهيل الإجراءات الاقتصادية والتجارية، وتوسيع الأنشطة التجارية والاستثمارية، والاستفادة من الإمكانات القانونية للمناطق الحرة، تعد من أبرز المحاور التي تركز عليها مدينة المطار في مسار تعزيز الأعمال وزيادة الإيرادات التشغيلية للمنطقة.
وأكد المدير التنفيذي لشركة مدينة مطار الإمام الخميني(رض) أهمية دور المنطقة الحرة بمدينة المطار في تطوير الأنشطة الاقتصادية والتجارية في البلاد، وقال: إن نمو الإيرادات التشغيلية وزيادة الطلب على الاستثمار يظهران الإمكانات المتاحة في هذه المنطقة لتطوير الأنشطة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، مشيراً إلى أن التخطيط لاستمرار هذا الاتجاه وتعزيز البنى التحتية ومجالات نشاط القطاع الخاص سيتواصل بجدية.
وفي ختام حديثه، قال كاشف آذر: إن مدينة مطار الإمام الخميني(رض)، بالاعتماد على إمكاناتها في مجال الطيران والمنطقة الحرة وموقعها الاستراتيجي، تسعى إلى تهيئة الظروف لمزيد من حضور المستثمرين وتطوير الأنشطة الاقتصادية والتجارية.